ثنائية التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية

المصدر: صحيفة "اعتماد" مع الأكاديمي الإيراني محمود سريع القلم

مركز المنبر للدراسات والتنمية
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام - فضلاً عن قضايا أخرى - ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

---

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

ثنائية التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية

قسم الابحاث والترجمة

الأكاديمي الإيراني محمود سريع القلم في مقابلةٍ أجرته معه صحيفة «اعتماد» في نسختها السنوية الصادرة في نهاية السنة الإيرانية

11 آذار/ مارس 2024

إنّك تركّز دوماً على فكرة التنمية، سواء في المقابلات الصحفية والإعلامية أو في مقالاتك. من أين يأتي هذا التوجّه؟ ولماذا التأكيد على هذه الفكرة كثيراً؟ ما هو مفهوم التنمية في رأيك والذي يُعدّ مفهوماً عاماً؟ لعلَّ الكثير من المجتمع الذي يستهدفه الخطاب الإعلامي ليس لديهم فهم واضح عن التنمية. ما هي الشروط الأساسية لفهم هذا المفهوم؟

إنَّ مجال دراستي هو العلاقات الدولية. يرتبط نصف هذا المجال بالاقتصاد، والباقي عبارة عن مزيج من القانون وعلم النفس والتاريخ والفكر السياسي. يُعدّ الاقتصاد السياسي أحد الأجزاء المهمة في مجال العلاقات الدولية، وبوصفي طالباً وباحثاً في هذا المجال، فإنَّ معظم الدروس والدراسات والأبحاث التي تلقيتها خلال فترة دراستي وبعدها كانت مرتبطة بهذا. من الحقول المعرفية التي تندرج ضمن الاقتصاد السياسي -وربما أهمها- هي موضوعة «التنمية» التي تمثّل مبحثاً متعدد الجوانب وتشمل قضايا اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية. ولكني أعتقد أنَّ أساس التنمية هو الاقتصاد.

لماذا ترى أنَّ لِلتنمية أساس اقتصادي رغم أنّها تمثّل مفهوماً واسعاً؟

لأنَّ موضوعة التنمية وقضايا التقدّم والتطور قد بدأت وتكوّنت في البيئة الأوربية ومنذ القرن الثامن عشر، وإنَّ تاريخ التنمية ومسار تطوراتها راسخ في الفكر الأوروبي. ثم انتشرت فيما بعد في أمريكا الشمالية، ومن ثم في اليابان وتدريجياً في أجزاء أخرى من العالَم. لم تولد التنمية في العالم الثالث، فبمجرد نظرة في الحقائق التاريخية يتضح أن التنمية نشأت في غرب أوروبا. لم تنشأ التنميةُ بالمعنى الاقتصادي ولم تشهد نموّاً ولم تتحوّل إلى مدرسة اجتماعية وسياسية وثقافية إلا بعد أن ظهرت بعد عام 1400م طبقةٌ من التجّار والحرفيين في غرب وشمال أوربا التي كانت تسعى إلى «توليد الثروة». وإنَّ عملية «توليد الثروة» هذه جعلت هذه الطبقة مستقلةً عن الممالك والحكومات. إنْ شئتُ أن أقول عبارةً واحدة لتمثّل محوراً في موضوعة التنمية فهي «أنَّ جذور التنمية تعود إلى استقلال رأس المال عن المؤسسات والمراكز الحكومية». وهذا الاستقلال قد جعل السياسةَ عقلانية فيما بعد، بمعنى أن الدعوة إلى الحريات السياسية والمدنية جاءت على أعقاب التنمية الاقتصادية.

يعود تاريخ الرأسمالية إلى أربعة قرون مضت، وقد شهدت العديد من التطورات صعوداً وهبوطاً، حتّى بلغت اليوم عصر العولمة وما يُسمّى بحسب منظمة التجارة العالمية بالعولمة الجديدة. أمّا إذا فسّرنا التنميةَ السياسيةَ بمعنى «الديمقراطية» فيمكن القول بأنَّ في هذا العام، أي 2024، سيكون قد مَرَّ عليها قرنٌ من الزمان. فقبل هذا القرن، لم تكن ثمّة تنمية سياسية مرادفة لِلتنافس الحزبي وحرية الإعلام وتداول السلطة وحرية الانتخابات والفصل بين السلطات.

ماذا تقصد بالتنمية السياسية؟ هل المقصود هنا «الديمقراطية»؟ أم أنَّ «الحريات الفردية» أكثر توخياً في هذا الصدد؟

لِلتنمية السياسية خمسة جوانب، أهمها هو أنْ تُدار الدولةُ على أساس نظام حزبيّ، وأن تكون هناك منافسة بين الأحزاب. فإمّا أن يفوز حزبٌ ما بأكثر من نصف أصوات الشعب، أو إذا لم يحدث ذلك، يتم تشكيل حكومة ائتلافية. وإمّا أن يفوز حزبٌ واحد مثل الذي يحصل في الولايات المتحدة وبريطانيا، أو تتحالف الأحزاب فيما بينها وتشكّل حكومةً مثل الذي يحصل في ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية.

إنَّ نحو 50% من التنمية السياسية يعني ممارسة الحكم بالاستناد إلى النظام الحزبي. ويعني «النظام الحزبي» أنَّ المجتمع قد تغلّب على كل تحدياته ومفارقاته وصراعاته المفاهيمية والفلسفية، ولم يعد ثمّة سجال حول الأسس الفلسفية في مجال السياسة والمجتمع. وفي المرحلة التالية تبدأ إدارة الدولة، وبِعَدَدِ الأحزاب الناشطة تُعرَض على الشعب برامج لإدارة الدولة.

من الأخطاء الفكرية التي يقع فيها الناشطون السياسيون طوال التاريخ الإيراني هي أنَّ الكثيرين منهم كانوا يعتقدون -وما زالوا كذلك- بأنَّ الحزبَ هو مجموعة أطر ومتبنيات فكرية وفلسفية. في حين نجد أنَّ الفرقَ بين الأحزاب الألمانية الثلاثة يكون حول النسبة التي يروم كلّ حزب إنفاقها من الميزانية على الصحة أو التعليم أو المساعدات الخارجية، أو رفع معاشات التقاعد. بمعنى أنَّ الخلاف والسجال لا يدور حول تعريفهم لمفهوم العدالة، بل الخلاف حول الأرقام. ولِكلّ حزب قاعدة اجتماعية ويتخذ سلسلة من الإجراءات بناءً على ذلك. الجانب الثاني من الديمقراطية هو «الانتخابات الحرة»، والجانب الثالث هو «الإعلام الحر»، والمورد الرابع يتمثّل في «تداول

السلطة»، والمورد الخامس هو «الفصل بين السلطات». متى ما توافرت هذه الجوانب الخمسة في وقت واحد في بلدٍ ما، فسوف تتحقق الديمقراطية.

ثمّة فكرة سائدة في الولايات المتحدة مؤدّاها أنَّه يُمنَح رئيس الجمهورية فرصة أمدها ثمان سنوات، وبعد انتهاء هذه المدّة لا يمكن لهذا الفرد أن يعود رئيساً للجمهورية. ما الذي يفعله الآن السيد أوباما؟ إنّه ينتج الأفلام الوثائقية، وقد أبرم عقداً مع شركة نتفيلكس لإنتاج الوثائقيات. لأنَّ الرئاسةَ قد انتهت بالنسبة له، وقد سبق له أن قدّم كلَّ شيء يعرفه خلال ولايتَين على مدى ثمان سنوات.

أعتقد بأنَّ أعظم خدمة قدّمتها الحضارةُ الغربية للإنسانية في الفكر السياسي هي أنها حددت فترة الحكم الفردي. لأنَّ بقاء الأفراد لفترة طويلة في مجال السلطة والوظائف الحكومية يخلق مشاكل كثيرة. وبالكاد يغلق باب الابتكار والحيوية والشفافية. [فعلى سبيل المثال قبل نحو قرن من الزمان] وفي عام 1900 كان نوّاب البرلمان البريطاني يُنتَخبون من قبل الرجال الأثرياء فقط وليس من قبل جميع المواطنين، ولكن الآن يحقّ لجميعِ المواطنين البريطانيين المشاركة في الانتخابات والتصويت؛ أو حتّى قبل 53 عاماً لم يكن لِلنساء السويسريات حقّ التصويت!

أنت تعتقد بأنَّ بيئة التنمية السياسية تتكوّن بعد تحقق التنمية الاقتصادية؛ لكن في الوقت نفسه لا يمكن أن نتوقَّع من بيئة سياسية مغلقة أن تتكوّن فيها قاعدة اقتصادية رصينة. وفيما يرتبط بإيران، نشهد أنَّ هذه البيئة المغلقة تشكلّ عقبة أمام تحقق التنمية الاقتصادية. فيما يخصّ هذا الموضوع ما الذي حدث لإيران؟

ثمّة قاعدة نتبنّاها، والأمور كلّها تبدأ من هذه القاعدة. لا يصبح المجتمع مرفهاً ومزدهراً إلا إذا تحققت فيه نسبة من العدالة، والعدالة لا تتحقق إلا بعد أن يحدث أمرٌ، وإنَّ هذا الأمر لم يحدث في إيران بعد. ما لم تنفصل السلطة السياسية عن السلطة الاقتصادية فلن يتحقق في المجتمع أيّ وجه من وجوه التنمية. هذا هو الحجر الأساس في التنمية. النقطة المركزية في التنمية هي معرفة ما إذا كان الأغنياء في بلدٍ ما يمسكون بالسلطة أم لا. إذا كان الأمر كذلك فإنَّ مثل هذا البلد لا توجد فيه عدالة ولا رفاهية لِلأفراد. على سبيل المثال في روسيا التي تُعدّ حكومة أوليغارشية فإنَّ السلطة الاقتصادية والموارد الطبيعية والثروات الوطنية والسلطة السياسية كلّها مجتمعة في مكان واحد. لذلك بوسعكم أن تستنتجوا بطريقةٍ علمية وموضوعية أن روسيا تغيب فيها حرية الإعلام والعدالة الاجتماعية وتداول السلطة. أمّا في غرب أوربا فقد انفصل رأس المال والثروات عن السلطة الملكية، وإنَّ هذا الحدث بِدَوره جعل الحكومةَ غير قادرة على أن تحكم كما تشاء، بل تَحتَّمَ عليها أن تتعاون مع المجتمع وأن تكون منسجمة وشريكة معه. بل حتّى في بلد مثل الصين الذي يُدار من قبل حزب شيوعي فقد فُصِلَ نحو 80% من الثروات والموارد الطبيعية الصينية عن الحزب الشيوعي، وهذا ما يشكّل حدثاً كبيراً، فليس اعتباطاً أن نرى الناتج المحلي الإجمالي في الصين [في عام 2023] بلغ نحو 17 تريليون دولار، لأنَّ الحكومةَ قررت الفصل بين حقّ الملكيّة والحكومة.

ولكن على الرغم من التطور الاقتصادي، فإنَّ الديمقراطية غير موجودة عَمَلياً في هذا البلد.

نعم هذا صحيح. الصين دولة غير ديمقراطية واستبدادية. ولكنّي أسعى إلى بيان نتيجة أخرى وهي أن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لكي يبدأ ويتقدّم لا يحتاج إلى الديمقراطية. بل الديمقراطية هي نتيجة التنمية

الاقتصادية لأنها تخلق ثروةً لِلناس، وخاصة لِلطبقة الوسطى، ولمزاولة النشاط الاقتصادي والحفاظ على الثروات يحتاجون إلى الاستقرار السياسي. لتحقيق كلّ ذلك يمكن القول بأنَّ أفضل أنموذج استطاعت البشرية اختراعه هو الديمقراطية.

إذن أنت تعتقد بأنَّ الأصل هو التنمية الاقتصادية وليس التنمية السياسية.

لستُ مَن يقول ذلك، بل التاريخ هو من يثبت هذا الأمر. ثمّة من يقول في إيران أن الأصل هو التنمية السياسية؛ ولكنّي على مدى 25 عاماً طالماً كنتُ أعرض هذا السؤال وأقول: هل ثمّة أنموذج أو تجربة في العالَم يثبت لنا أن بلداً ما أصبح ديمقراطياً، وثمَّ تحققت فيه التنمية الاقتصادية؟ نحن لا يسعنا أن نظلّ في هذه الغرفة مرتاحين ونشرب عصير البرتقال ونستمر بالتنظير ونقول كذا وكذا هي مبادئ التنمية، بل علينا أن نتأكد ما الذي جرى في التاريخ ونناقش الموضوعَ بمنهج تجريبي.

فيما يتعلق بالتنمية لدينا نحو 2000 كتاب حول الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع. مجمل هذه الكتب تخبرنا أنَّ جذور الحرية تكمن في النموّ الاقتصادي. يقول أحد أصدقائي الاقتصاديين «عليكم ألا تستعملوا في إيران مفردة "الرأسمالية"، واستعملوا بدلاً عنها مفردة "الاقتصاد المفتوح"». ولكنَّ مفردة الرأسمالية عِلميّة وقائمة على تاريخ طويل. أمّا امتعاض البعض من هذه المفردة فإنّه مبحث آخر.

البلد الذي لم يخض تجربةَ «الرأسمالية» لا يسعه أن ينال الحرية. النصوص العِلمية تخبرنا بذلك. فالتخصص وبناء القواعد والبُنى والإدارة العِلمية والعقلانية والعلموية واستشراف المستقبل كلّ ذلك من إفرازات اكتمال النظام الرأسمالي.

الحرية لا تُعطى، وليس ثمّة حكومة تقول لِشعبها أنني سأمنحكم الحرية اعتباراً من يوم غد. بل الحرية نتيجة تفرزها أنموذج ونظام معيّن، أي نظام لا يكون الحكّام فيه أثرياء. في بلد مثل الولايات المتحدة بوسعكم أن تطّلعوا على ثروة الرئيس بايدن بنحو دقيق. ولكن ماذا عن الرئيس بوتين؟ هل يمكن أن نحقق مثل هذا الاكتشاف حول أمواله؟ بمثل هذه المقارنة يمكن الوصول إلى كثير من الحقائق.

ما وجه العلاقة بين «الشفافية» ومفهوم «الرأسمالية»؟ بالطبع أسأل عن موقعها العلميّ، لأنَّ الانطباع عن مفردة «الرأسمالية» ليس إيجابياً كثيراً.

الحرية تعني أنَّ الأفرادَ في مجتمع ما لهم حقّ الانتخاب وحقّ التعبير، ولهم الحريّة في الكتابة والتصريح بآرائهم، وبوسعهم ممارسة النقد. في أيّ ظروف وفي ظلّ أي منظومة يتحقق ذلك؟ عندما يكون في البلد تداول للسلطة. الإيرانيون -منذ حركة المشروطة- يسعون إلى تحقيق الحرية، ولكنّي أعتقد أن الحرية تمثّل الطابق الخامس في المبنى، وهذا يعني أن الإيرانيين في حركة المشروطة كانوا يسعون إلى تشييد الطابق الخامس في المبنى من دون وضع الأسس! ولكن هذا مستحيل. إنَّ الأسس المراد تشييدها لمثل هذا المبنى المكوَّن من خمسة طوابق تتمثل بالاقتصاد، وهذا ما تؤكده التجربة. يجب إخراج ثروات البلد من دهاليز السلطة وأروقتها. في إيران يُعبَّر عن هذا الأمر بـ«*رانت*/ أي الامتياز والريع». على سبيل المثال ترون وزيراً في بلدنا يملك 150 شركة، أو وزيراً آخر يسكن بيتاً

قيمته 900 مليار تومان! هذه هي المحسوبيات بعينها، ولنا أن نتسائل لو كان يتقاضى راتب وزير فقط ولم يتمتّع بتلك الامتيازات الخاصة والمحسوبيات هل كان يجني كلّ هذه الثروة؟ في بلدٍ مثل السويد لا يخصصون حمايةً شخصية لِلوزير، ولا سيارة خاصة ولا أي شيء آخر. ذات يوم كنتُ أتمشى في الشارع مع أستاذ في الدنمارك؛ وفي أثناء حوارنا قال لي: هذا الذي مَرَّ من أمامنا بالدراجة الهوائية كان رئيس وزرائنا! هذا يعني أن جميع القضايا السياسية والمالية في مثل هذه البلدان شفافة تماماً. لذلك تُعدّ الدول الاسكندنافية من أكثر الأماكن ديمقراطيةً في العالَم. وكلما ازدادت الشفافيةُ في المجال الاقتصادي للحكّام، ازدادت الحرية. إنَّ كتابات «أشعيا برلين» (1909-1997) في هذا المجال تساعد بنحوٍ دقيق على فهم هذه العلاقة. يقول برلين: «عندما تُفصَل القوّة السياسية عن الاقتصادية تولَد الحرية». ولكننا نحن الإيرانيين نظنّ أننا لو أطلقنا حملات دعائية وترجمنا الكتب وأسسنا أحزاباً مكوّنة من شخص واحد ونصحنا الحكّام فستولَد الحرية. لأنَّ كثيراً منّا لم نطالع النظريات والتاريخ بنحو دقيق. ولا توجد أيّة حكومة تتطوّع في منح الحرية للمجتمع. بل تحقيق الحرية يحدث عبر البُنى والنظام. هل تتذكّرون عندما كان الرئيس ترامب يصرّح بشيء كانت قناة الCNN في حينها تسارع في دحض ذلك عبر جملة من الحقائق. والرئيس ترامب نفسه منع دخول مواطنين تابعين لسبعة دول في أنحاء العالَم، ولكنَّ قاضياً محلياً، وليس فدرالياً، ألغى هذا القرار. هذا هو المعنى الدقيق لحرية الإعلام والفصل بين السلطات.

هل القضاء المستقل جزء مهم من الديمقراطية؟

ما ينبغي تحققه هو سلامة بُنية النظام؛ والوجه الأهم في النظام الحقوقي هو ألّا يكون الحكّام مستحوذين على الثروات. يوجد في الديوان العالي لِلقضاء في الولايات المتحدة تسعة قضاة؛ وقد حدث لأحد هؤلاء القضاة أن يمضي فترة إجازته مع أحد رؤساء الشركات الكبرى! ولكنَّ صحفياً ما اكتشف ذلك، ويقال أن هذا الصحفيّ منهمك منذ مدّة في البحث عمّا إذا كانت أحكام هذا القاضي في حقّ هذه الشركات يشوبها خلل أم لا. جذور مثل هذا النظام تعود إلى أنَّ «السلطة الاقتصادية والسياسية لا ينبغي أن تتركز في مكان واحد». عندما تشكلت في أوروبا وأمريكا إبان القرن التاسع عشر حركة اجتماعية ونقابات عمالية وأثرت هذه المجموعات على أولويات الأحزاب تغيّر شكل الديمقراطية. طالِع تاريخ بريطانيا وأمريكا، سترى مدى الجهد الذي بذله العمال والموظفون لِلحصول على حقوقهم. أو على سبيل المثال، كم هي الجهود التي بذلها السود الأمريكيون، فقد واجهتهم عشرات العوائق، لكنهم ظلّوا قادرين على التقدّم حتّى أصبح لديهم وزيراً أو رئيس جمهورية أو نائب رئيس أسود.

لطالما قدّمنا [نحن الإيرانيون] عشرات الأسباب والعوامل لانعدام الحرية والعدالة والتقدم والتنمية والديمقراطية. ولكنَّ التحدي النظري الأكبر بالنسبة لنا نحن الإيرانيين هو أننا لا نرى جذور المشكلة وسببها، ولم نكتشف بعد مبدأ الحرية والتنمية.

أليس لِلنروج ثروات نفطية؟ يمتلك هذا البلد في صندوقه السيادي تلريون دولار، ويبلغ عدد سكّانه 5.5 مليون نسمة ولكنّ النروج لا تتصرّف بهذه الأموال، ولا تدرج إيرادات صندوق النفط والعملات الأجنبية في ميزانيتها. أعتقد بأنَّ المبدأ الأساس في هذا الأمر هو الأنظمة الاقتصادية وفصل السلطة الاقتصادية عن السلطة السياسية، وأنَّ هذا يمثّل تجربة من التجارب البشرية.

ماذا عن الدول العربية؟ لقد حققت هذه الدول تنمية اقتصادية بأعلى مستوياتها، لكنّها لم تحقق تنمية سياسية.

هذه ممالك سلطوية. ما أعنيه من حديثي هو أن أساس التنمية هو الفصل بين السلطة الاقتصادية والسياسية. إن النموّ الاقتصادي والتنمية لكي يتحققا في بلدٍ ما لا يحتاجان إلى الديمقراطية. لقد أشرتَ إلى ملحظٍ جيّد. [يمكن أن نذكر أمثلة أخرى]: فيتنام دولة شيوعية ويحكمها 150 شخصًا، وإندونيسيا بلد في طور خوض تجربة الحرية والانتخابات، والإمارات يحكمها نظام ملكيّ، والصين حكومة شيوعية سلطوية. ومن بين هذه الدول، أصبحت فيتنام دولة مركزية للتكنولوجيا. لقد قرر حكّام هذا البلد أن ينمو بلدهم، ولكن في الوقت نفسه ظلّت السياسة مغلقةً ولا يوجد ثمّة تداول للسلطة. بوسع وليّ عهد المملكة العربية السعودية أن يظلّ قائداً لهذا البلد لمدة 40 عاماً أخرى. ولكنّه اتخذ قراراً مهماً يمثل مقدّمة للعديد من القضايا ونوعاً من التشخيص. على مستوى النموّ والتنمية من المهم الاعتناء باقتصاد النخب.

ولكن هناك أيضاً نماذج بدأت فيها التنمية السياسية من القاعدة ومن بين المجتمع... مثل فرنسا.

نعم، سبب تقدم فرنسا هو المجتمع. المكان الوحيد في العالَم الذي يبدأ فيه النموّ الاقتصادي والتنمية من المجتمع هو أوروبا الغربية. وفي بقية أنحاء العالَم، تم تنفيذ هذا النمو من قبل الحكومة. وبهذا، توفّر الحكومة الأدوات والتسهيلات اللازمة للنمو. إنَّ آباء أمريكا المؤسسين كلّهم كانوا رجال أعمال، وإنَّ أساس هذا البلد هو ريادة الأعمال. ولكن في اليابان، الجهات العليا قررت تحقيق النمو. وفي جميع أنحاء العالَم، من آسيا والشرق الأوسط العربي إلى تركيا وإندونيسيا وماليزيا والهند وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، السلطة السياسية هي من قررت تحقيق النموّ. لأنَّ تأثير المجتمع طويل جدًا ويستغرق وقتًا طويلاً .. ولكن [اليوم] يمكن لأيّ دولة أنْ تقرر تحقيق التغيير وأن تبحث عن الأدوات اللازمة، وأن تصل في غضون 20 سنة إلى ما توصّل إليه الأوروبيون في 400 سنة. لقد كان دَخل الفرد في الصين في عام 2000 نحو 200 دولار، والآن يبلغ 10 آلاف دولار. لأنَّ 4 أو 5 أشخاص قرروا تغيير الصين. وفي فيتنام، الحزب هو صانع القرار. في مؤتمر دافوس لهذا العام، تحدثتُ قليلاً عن فيتنام. لهذه الدولة تاريخ مرير مع فرنسا وأمريكا أو مع جارتها الصين. ولكن في الوقت نفسه لديهم 100 مليون نسمة في بيئة صغيرة، وما كان بوسعهم البقاء في حالة الفقر. لقد تعلّموا من كوريا والصين واليابان، وقرروا دخول الاقتصاد الدولي. إنَّ ما فعلوه خلال الـ 25 عامًا الماضية أمر مذهل.. وقد لا تسعى أي دولة إلى ذلك على الإطلاق. وهذا أيضًا بحدّ ذاته يمثّل خياراً. الآن كل الأمور موجهة إلى السلطات. من هو الحاكم وكيف يفكر وما هو تعريفه للتنمية؟ وهل يعتبر التنمية لصالحه أم لا؟ هل يعتبر إثراء المجتمع في مصلحته أم لا؟ هذه الأمور تمثّل الفوارق بين الدول. شاهد العراق، لا توجد فيه حَوْكمة منسجمة. ولكن إندونيسيا وجدت هذا التماسك تدريجياً، وسوف تصبح واحدة من القوى العظمى في العالم في السنوات العشر إلى الخمس عشرة المقبلة .وهناك مثالان في أمريكا اللاتينية. لماذا المكسيك ناجحة جدا؟ إنَّ كلاً من المكسيك والبرازيل وتشيلي تحقق تقدّما ملحوظاً. ولكن الأرجنتينيين لم يتمكنوا من القيام بما فعلته هذه الدول الثلاث، لأنّها لا تتمتع بالإجماع الوطني. إنَّ تاريخ أمريكا اللاتينية مليء بالنزعة العسكرية واليسارية. لقد حكم العسكريون المكسيك على مدى 150 عامًا. لكنَّ المكسيك استغلّت ميزة جوارها مع الولايات المتحدة، إذ بلغت قيمة تبادلها التجاري مع أمريكا نحو 600 مليار دولار. لقد اتخذت هذه الدول الثلاث قرارًا مهمًا للغاية، حيث اتفقت جميع الأطراف وأصحاب القرار، بما في ذلك أحزاب

اليسار واليمين والكنيسة والجيش والنقابات العمالية، على الانضمام إلى الاقتصاد العالمي. لقد أصبحت تشيلي الآن دولة ديمقراطية تتمتع بقطاع خاص ناجح للغاية في أمريكا اللاتينية. عندما نقيّم بلداً ما، يمكننا أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت جميع هذه الأطراف قد توصلت إلى توافق في الآراء. ما لم يحدث هذا، فلا يمكننا أن نتوقع النمو الاقتصادي والتنمية.

قال محمد رضا بهلوي في خطاب ألقاه في أوائل السبعينيات: «هذا هو النظام الذي أنشأته، وأي شخص لا يروق له فلديه خياران: إما السجن أو الهجرة»! مثل هذا الكلام لا يشكّل إجماعاً، فمبثل هذا القرار أو هذه الرؤية، يُستبعد ويُهمَّش جزءٌ كبير من المجتمع. النهج المتعارَف عليه عالمياً هو أنَّ على جميع الأطراف أن تتوصّل إلى إجماع حول كون النمو الاقتصادي والتنمية يمثّلان القضية الوطنية الأكثر أهمية. لأنَّ التنميةَ تمنع الفقر وتخلق المنافسة، وتهيأ الظروف والأجواء للفصل بين السلطتَين السياسية الاقتصادية.

قبل 30 عامًا، كانت الصين مجتمعًا لم يتخيّل أحد أنه سيتمكن من مغادرة هذا البلد. وفي العام الماضي، سافر 115 مليون صيني لِلسياحة. صحيح أن الصين اليوم دولة شيوعية منغلقة، ولكن أجواء المجتمع تغيرت كثيراً.

لدينا مفهومان نافعان للغاية في قضايا التنمية. المفهوم الأول هو «Democratization» والمفهوم الثاني هو «Liberalization». «Liberalization» يعني فتح المجال، و«Democratization» يعني إضفاء الطابع المؤسساتي. جذر الديمقراطية يكمن في بناء المؤسسات. إنَّ الصين، بحسب مسارها الراهن الذي يجعل الطبقةَ المتوسطةَ في طور نموّ مستمر، ويُمكّن المرأةَ ويجعلها في مركزيةِ المجتمع، قد تبلغ في غضون الأعوام العشرين القادمة مرحلةً لا يمكن إدارتها من الأعلى لِلأسفل. ذلك أن المجتمع عندما يحقق الاستقلال الاقتصادي تتكوّن فيه مطالب سياسية.

لقد شهدنا في إيران المعاصرة، أن رئيساً فاز بالانتخابات ورفع شعار التنمية السياسية؛ في ضوء النموذج الذي ذكرته هل يمكن أن نفسّر دَور السيّد خاتمي بأنه قد جاء بعد فترة الانفتاح الاقتصادي في حكومة الشيخ هاشمي رفسنجاني؟

قد يمكن القول بأنَّ المجتمع في ذلك الوقت شَعَرَ برغبته في الاستمرار على هذا النحو. وقد رأى هذه السياسات في فكر السيد خاتمي أكثر من [منافسهِ في الانتخابات] الشيخ ناطق نوري.

بشكل عام، ماذا تقصد بالتنمية السياسية؟ كيف يمكن أن يكون هذا الأمر ممكنا في ظل الظروف الحالية التي تمر بها إيران؟

يتم تعريف التنمية السياسية في إيران على أنها «حرية فردية». في حين أن هذا المفهوم بمعناه الأكاديمي لا يتوافق مع تاريخ إيران وثقافتها ونظامها الحقوقي.نحن نتوقع شيئًا غير منصوص عليه في نظامنا القانوني. ليس بإمكانك أن تصبح بطل العالَم في كرة السلة بارتفاع 110 سم. يجب أن يقرّ دستور الدولة بالنظام الحزبي من الناحية القانونية، وإلا فلن تُتخذ الخطوات التالية.لستُ بصدد تقييم إيجابياته وسلبياته، ولكن الواقع الراهن يقول أن الإطار التشريعي في بلدنا الذي نعتمده للحكم لا ينسجم مع النظام الحزبي، فالنظام الحزبي هو أساس الديمقراطية.

إذن ما الذي نبحث عنه؟ من مؤشرات الدولة المتقدّمة هو إمكانية استشارة القطّاع الخاص في المجتمع في قرارات السياسة الخارجية. سمعتُ من رجل أعمال صيني أن هناك مبدأ في هذا البلد مفاده أنه إذا تجاوز حجم مبيعات الشركة ملياري دولار، فإنَّ الحزب الشيوعي [الحاكم] يستشير هذه الشركة في قراراته وسياساته. هذا يعني أنَّ السياسةَ الخارجية التي يعتمدها الحزبُ الحاكم لا يمكن أن تتعارض مع مصالح هذه الشركات. ولكن ليس لدينا مثل هذه الطريقة في التفكير، بل لدينا مشكلة في أن يصبح المواطنون أثرياء! وقد تُستحضَر المتغيرات الوسيطة من خلال سلسلة من المناقشات التي تبحث عن الأسباب والمسببات.

لدي كتاب بعنوان «الثقافة السياسية في إيران» حيث فصلتُ القول في هذه الأمور. لماذا يخفي الإيرانيون ثرواتهم عن بعضهم الآخر؟ إذا صادقتَ ألمانياً أو يابانياً أو أمريكياً، فبعد نصف يوم ستكتشف ما إذا كان لديه قارب أو منزل أو عدد الأسهم التي يمتلكها. إنه لا يصرّح بِدَخله، ولكن بوسعك أن تعلم مقدار ثروة هذا الشخص. لكنَّ الإيراني عادة لا يبوح للآخرين بمثل هذه الأمور. يتمتع الإيرانيون بعدة خصائص تتعارض مع التنمية، أهمها الغموض! فالإيراني شخص غامض! ولديه أفكار وحياة وعلاقات غامضة. كلّ هذه الأمور تتعارض والتنمية.

لعلك ترى أنَّ حزبين مختلفين في ألمانيا يقدمان برنامجين مختلفين. ولكن الجميع هنا يبحث عن العدالة وكلّ الخطابات واحدة ولا أحد يقول بالضبط كيف يفكر. نحن أشخاص غامضون ونخفي ممتلكاتنا عن بعضنا الآخر، ولدينا سلوكيات غامضة. حتى أننا نعتبر هذه فضيلة. أما إذا كنت شفافًا، فسيوجّه إليك كثير من النقد، وسيتم تصنيفك على أنك ساذج وبسيط. عليك أن تتصرّف بطريقةٍ تجعل الجميع أصدقاء لك، ولا ينبغي أن تكون لديك أفكار واضحة وشفافة جدًا. مثل هذه السلوكيات لا تنفع الحكم، ولا التنمية الاقتصادية ولا العمل الحزبي.
الأشخاص الذين يمتلكون ثروات في الغرب كثير من بياناتهم معلَنة. فقد يصرّحون بسهولة عن مقدار خساراتهم أو أرباحهم. من المشاكل التي واجهتها الشركات الأجنبية مع إيران أنها لم تكن تعرف ما هي طبيعة الحسابات في الشركات الإيرانية وليس من الواضح ما هو مستوى أرقام هذه الشركة. الشرط الأول للشركة الأجنبية هو الشفافية، وأن تعرف كيف كانت الميزانية العامة لهذه الشركة في هذه السنوات القليلة. هذا المتغير يمثّل "ثقافتنا". قد تكون هذه الثقافة إيجابية في بعض الأماكن، ولكن الثقافة العامة للإيرانيين لا تساعد على النمو الاقتصادي والتنمية بسبب الافتقار إلى الشفافية. ما يقوله علم التنمية هو أن المجتمع يجب أن يكون شفافاً.

لماذا الإيرانيون غامضون إلى هذا الحد؟ لماذا هذه النظرة السلبية للثروة؟

في مجتمعنا، إذا كان شخص ما يمتلك سيارة جيّدة، يُنظر إليها على أنها جاءت عبر الاختلاس والسرقات! وهناك مثال لهذا الرأي. في تاريخ إيران، يتم الحصول على الثروات في الغالب من خلال الامتيازات الخاصة والفئوية أو الاتصال بالحكومة. وبالطبع هناك أشخاص في هذا البلد بدأوا من الصفر ووصلوا إلى الثروة. لو قرأتَ كتاب «روزگاران/ الأيّام» «للدكتور عبد الحسين زرين كوب» (1923-1999)، سترى أنَّ تاريخ إيران مليء بالأشخاص الذين يقتربون من الحكومة بالتملق، وقد حصلوا على ثروة طائلة من وراء ذلك، وإنَّ المجتمع على مدى التاريخ الإيراني دائمًا ما هو مشكك وغير واثق بالحكومة والسلطة.

علمياً هناك مفردة في اللغة الإنجليزية ترجمتها مهمة؛ هذه المفردة هي «State». أعتقد بأن هذه المفردة تعني «الحكومة». أما مفردة «Government» فإنها تعني «الدولة» والسلطة التنفيذية ومجلس الوزراء. أعتقد بأنه الـ«State» بالمعنى العلمي للكلمة، لم يتم تشكيلها بعد في إيران. فما لدينا في إيران هو العلاقات بين الأفراد.إذا

أردت أن تعرف معنى «State» عليك بدراسة تاريخ ألمانيا، فهي مجموعة من المؤسسات التي تحكمها القواعد واللوائح. فمن هنا تغادر السيّدة ميركل ويأتي السيد شولتز، ويدير الـ «State» من دون أن يطبّق رؤيته الشخصية.

عندما نتحدّث عن [النظام] البهلوي ما الذي نتكلّم عنه؟ الحديث عن «بهلوي» يعني شخصين. [أي رضا بهلوي وابنه محمد رضا بهلوي] وعندما نتحدث عن قاجار، فهذا يعني الحديث عن سبعة أشخاص. ولكن أين هي الـ«State» الخاصّة بالبهلوي؟ في حين نجد أن الولايات المتحدة لديها حكومة واحدة، وإنَّ أي قرار يتم اتخاذه في الحكومة الأمريكية، يجب أن يمرّ بـ 16 مؤسسة للوصول إلى نتيجة. هؤلاء لديهم تاريخ في تشكيل الحكومة. وحتى في الدول العربية الخليجية، لم يتم تشكيل الـ«State» بهذا المعنى بعد. كلّ ما هنالك هي علاقات بين عدّة آلاف من الأفراد. ولكن لأن هذه البلدان تؤمن بالتشاور والبيروقراطية القوية، والذكاء الاصطناعي والاستعانة بمصادر خارجية، فإنها تتصرف بشكل منتظم للغاية. لأنَّ هذه الدول تُدار بالتكنولوجيا. وفي الهند ثمّة حكومة، ولكن هذه الحكومة لم تتشكل بعد في تاريخ إيران. لأنَّ القضايا [في إيران] تُعالَج بالاعتماد على الصداقات والوفاء بين الأفراد، لأننا لم نعد معتادين على النظام، وليس لدينا تراث في إنشاء «State». أنا أعتقد بأنَّ إيران ليست «Nation State»، بل أرى أنه في الشرق الوسط ليس لدينا ظاهرة تحت عنوان «Nation State».

يُقال أن في تركيا قد بدأ مسار تكوين هذا الشيء.

تُعد تركيا أقرب دول المنطقة إلى هذا النموذج: «Nation State»، وهنالك تصنيف للدول بحسب اقترابها من «Nation State»، فألمانيا مثلاً تتقدّم على اليونان، أو أنَّ فرنسا تتقدم كثيراً على البرتغال. إذا اعتبرنا تركيا جزءًا من الشرق الأوسط، فإنها تتقدم على الجميع [في منطقة الشرق الأوسط]، إذ توصلوا في هذا البلد إلى هذا الاستنتاج. والانتخابات التركية الأخيرة مثّلت منافسة حقيقية بين برنامجين انتخابيّين. وإنْ كنتُ أعتقد بأنه لا يهم مَن الذي يصل إلى السلطة. لأنَّ الثروة في تركيا ليست تحت تصرف الحكومة، ولا يملك هذا البلد موارد طبيعية وعلى الفائز في الانتخابات أن يتعاون مع القطاع الخاص. أي أنه لم تكن ثمّة خيارات كثيرة في المجال الاقتصادي ولذا تم تنفيذ القاعدة الأساسية، وهذا يُعدّ تقدماً لتركيا.

هل هذا هو الفرق بيننا وبين تركيا؟

في إيران، يُعدّ التهرب من القواعد والمبادئ جزءًا من ثقافتنا. حرر السيد «عباس ميلاني» كتاباً في السبعينيات، وقد صدر ضمن مجموعة مقالات بعنوان «الحداثة ومعاداة الحداثة في إيران». يوضح هذا الكتاب أنَّ الإيرانيين لديهم مشكلة مع الأسس والمبادئ وأن الناس يغيرون المبادئ. على سبيل المثال، في جامعات العالَم الجيّدة، عندما يريدون منح شخص ما درجة الدكتوراه، فإنَّ الجانب الأكثر أهمية في مرحلة الدكتوراه هو الامتحان الشامل. عندما كنت طالباً وفي الـ24 من العمر، خضتُ امتحانا شاملاً مع طالب آخر في تخصص العلاقات الدولية. على مدى 9 أشهر، درسنا 18 ساعة يومياً، ولخّصنا 3 آلاف كتاب وتناقشنا وتباحثنا حولها. بما أنّك تريد الحصول على الدكتوراه في هذا المجال، عليك قراءة جميع هذه الكتب. عندما اقتُرح في إيران أن تمنح الدكتوراه بامتحان شامل، بدأ الأمر بـ 100 كتاب، ولكن اشتكى البعض من أنها كثيرة جداً. وأخيراً تم تخفيض هذا العدد إلى 5 كتب! بعد ذلك قال البعض ما الداعي إلى هذا القرار أصلاً؟ إلى أن جعلوا الأمر من صلاحية الكليات، فهي التي تحدد عدد الكتب!

ما أريد قوله هو أننا لسنا أشخاصًا جادين جدًا. فمثلاً عندما تُصنَع طائرة إيرباص 380 التي تُعد تحفة هندسية وتقلّ على متنها 600 مسافراً مع مئات الأطنان من الأمتعة ولمدة 18 ساعة من الطيران، من المؤكّد أنّ تصنيعها يقوم على فكر رصين، أي ثمّة مجموعة من الجادّين صنعوا مثل هذه الطائرة، وليس من خلال مجموعة من الخطابات والتوصيات والبرامج المكتوبة. فمثل هذا الأمر يتطلّب جهداً وعملاً دؤوباً.

إنّك تُعد مثقفاً سافر إلى بلدان مختلفة ولديه تجارب المشاركة في مئات الندوات والمؤتمرات الدولية. ما الذي تراكم لديك من تجارب خلال هذه الفترة ليكون نافعاً لمخاطبنا؟

ذكرتُ قبل هذه المقابلة إن السفر نافعٌ جدًا لأنك تستطيع أن ترى مدى جدية الدول. فمثلاً الولايات المتحدة لكي تنظّم علاقتها مع الصين، قامت بأعمال عظيمة، فكم من القوانين والميزانيات التي أقروها للدفع بقطّاع الطاقة الأمريكي نحو الطاقة النظيفة، وكم من الامتيازات والتخفيضات الضريبية التي تم منحها للحد من الطاقة الأحفورية لمدة 10-15 سنة.

لو كانت ثقافة حكّام الصين نفس ثقافة الشعب، لكان الصينيون الآن يزرعون الفول ولظلّوا في نفس حقبة ماو. على الوالدَين أن يكونوا متقدّمين على أبنائهم بمقدار 30 عاماً. فالطفل الذي يكون في الرابعة من عمره أنّى له أن يعرف أنَّ السباحة شيء جيّد؟ أم أنه من الجيد تعلّم العزف على آلة موسيقية؟ أو أن تعلّم اللغة الإنكليزية يمثّل دوراً أساسياً في مصيره؟ يخطط الآباء والأمهات لهذا الطفل لأنهم يرون 30 عامًا أخرى. انظر إلى السعودية: فحكومتها تتقدم على الشعب. إنّها حكومة دكتاتورية، ولكن لها تخطيط طويل الأمد. كنت ضيفاً على أستاذ جامعي في المملكة العربية السعودية. جاءت ابنة هذا الأستاذ البالغة من العمر 17 عامًا وقالت لوالدها: سأغادر إلى لندن مساء الغد، لكنني اكتشفت للتو أن جواز سفري غير صالح. قال والدها: راجعي موقع جواز السفر في الانترنت وأخبريهم أنّك تريدين إصداراً فورياً لجواز السفر. بعد ساعتين اتضح لنا أنه سيتم تسليم هذا الجواز غداً في الساعة 10 صباحاً. هنالك ذكاء اصطناعي وبيروقراطية متقدّمة للغاية في المملكة العربية السعودية. فخلال فترة الحج مثلاً، نجد أن إدارة مليونَي حاج يقيمون لمدة شهر كامل، وتأمين احتياجاتهم للسكن والطعام والمياه والنقل عمل عظيم جداً.

لو أردتُ – أنا أو أيّ شخص آخر – أن أقيّم نفسي في داخل إيران، فقد أكون راضيًا جدًا عن نفسي، لأنني كتبت كتبًا ومقالات ودرّستُ في الجامعة. لكن متى أبدأ بانتقاد نفسي؟ عندما أخرج من إيران وأقابل أساتذة آخرين من بلدان أخرى وأرى أنَّ الأمر يستغرق مني 10 دقائق لِقول شيء ما باللغة الإنكليزية وهو يفعل ذلك في دقيقتين؛ عند ذلك أبدأ في النمو. فالأفراد، ما لم يخوضوا تنافساً فيما بينهم، لا يَنمون.

مواقفك وآرائك تنطلق من موقف علمي، والمجتمع أيضًا منهمك في معيشته العسيرة. ما هي رؤية الحكّام لموضوعة التنمية؟ فهل ينظرون إلى مسألة تنمية إيران كنظرتهم للقضايا الأخرى؟ ما الفرق بين نظرة الحكومة ونظرة النخبة لِلتنمية، أليس هذا التباين هو الذي جعل ظروف التنمية في إيران صعبة؟

في العالَم الراهن، المؤشر الأهم لتقدّم أي بلد هو طبيعة نخبته. النخبة هنا تعني النخبة السياسية. ولا أقصد المثقفين، لأنَّ المثقفَ لا يسعه إلا أن يبدِ رأيَه، والنخبة السياسية هي التي تقرر. إذا أردنا رسم الدائرة المهنية

لسياسي أو لطبيب أو لأستاذ جامعي أو لِرائد أعمال أو حتى لِصحفي، فكلّما كانت دائرتك دولية بنحو أوسع، كلّما زاد نموّك. مثلاً السيد توماس فريدمان، مراسل نيويورك تايمز، لأيّ بلد دخل بإمكانه أن يجرِ في اليوم التالي مقابلةً مع أعلى مسؤول في ذلك البلد، لأنَّ له تواصل عالمي، ويكتب مقالاً يقرأه 6 ملايين شخص في أنحاء العالم. بيد أن مسألة إيران مختلفة، فإيران لا تسعى إلى دخول المجال العالمي على الإطلاق، هذا أولاً، وثانياً: السياسة الرسمية التي تنتهجها البلاد هي الاعتماد على الداخل. والنقطة الثالثة هي أنه بالنظر إلى المستقبل يمكن رؤية عقدة أو أزمة لدى الإيرانيين، وهي وقت التغيير. من خلال ما رأيته من مسارات تاريخية، توصلت إلى نتيجة مفادها أن الإيرانيين لا يتغيرون كثيرًا بالاستدلال والبحث والبيانات والمنحنيات والأرقام والمشورة، بل يتغيّرون في الغالب من خلال الأزمات. كان الكثيرون يقولون لمحمّد رضا بهلوي أنّ هذه الطريقة التي تنتهجها في إدارة البلاد غير صحيحة، ولكنّه قال للجميع: كلكم لا تفهمون شيئاً! الإيرانيون من الناحية الثقافية، لا يعوّلون كثيراً على المشورة. فدوائر صنع القرار لدينا موجودة داخل عقولنا، ولدينا أيضًا الكثير من الشكوك والإبهامات، ولهذا السبب لا نشاركها مع أي شخص. إنَّ تاريخ إيران تاريخ متعرّج، إذ نبني نظاماً، وبعد فترة يصل إلى مرحلة التشبّع، ويفتقر إلى آليات للإصلاح الذاتي، ومن ثم يراكم الأزمات. الأنظمة [في إيران] تُبنى وتنهار بنحو مستمر، وهذه العملية تؤدي إلى ارتكاب الأخطاء. ولذلك نسير اعتماداً على مبدأ التجربة والخطأ وليس بالاعتماد على مبدأ التشاور. يقول الصينيون إننا نتشاور مع الغربيين لاتخاذ القرارات الاقتصادية، لأننا نريد رأيهم وهي تجربة عالمية وعلينا أن نفعل ذلك للحصول على ما لا نعرفه.

طالما أننا لا نتعامل مع العالَم ولسنا جزءاً من المجتمع الإنساني، وطالما أن سياستنا الخارجية لا تخدم الاقتصاد، ومتى ما كانت الأطراف الرئيسية في المجتمع لا تساهم في إدارة السلطة، فلا ينبغي أن نتوقع تحقيق التنمية والتقدّم، فالمسألة واضحة.

المصدر:

مصاحبه با سالنامهٔ اعتماد | دکتر محمود سریع القلم(sariolghalam.com)